

سبل معالجة الفراغ الرئاسي بين ريفي وملاط



في جلسة عمل بين البروفسور شبلي ملاط والنائب والوزير السابق اللواء أشرف ريفي أمس، وبحضور الصحافي الأستاذ حبيب شلوق والمحامي الأستاذ أمين بشير، جرى الحديث أولاً عن الصعوبات المرتقبة في المنطقة على ضوء ما اشترك ريفي وملاط بتسميته بـ"العدو التاريخي". وتناولوا وقف إطلاق النار بحسب القرار ٢٧٣٥، والذي تم إصداره من مجلس الأمن بشبه إجماع، محتويًا أيضاً عبارة "موافقة اسرائيل" على الخطة التي طرحها الرئيس الاميركي. وبات واضحاً أن الحكومة الإسرائيلية ليست مستعدة للقبول بوقف النار، وعازمة على متابعة الحرب بأنواعها الشتى في عمليات واسعة للمستعمرين بحماية الجيش الإسرائيلي في الضفة، ومتابعة التصعيد على الجبهة الشمالية.

وأوضح اللواء ريفي بعض خصوصيات المواضيع الامنية، وجرى البحث في جدية فرصة حلّ الدولتين الذي وافقت عليه جميع الدول العربية مؤازرةً بالجمهورية الإسلامية في إيران العام الماضي، والتي تُقدّمه

الادارة الأميركية هدفاً أساسياً في القرار ٢٧٣٥ في ظلّ ضغط عالمي لا يزال غير كافٍ لتطبيق إسرائيل القرار في أي من مندرجاته.

وتناول الحيز الأكبر من اللقاء السبل والإمكانيات المتاحة لمعالجة الفراغ الرئاسي. ورأى الملاحظ أن الطرف الموضوعي الذي يشترك به العالم اليوم حول هذا الحلّ في المنطقة مفيدٌ لتسهيل العملية الرئاسية بسبب الإجماع المتصاعد داخلياً ودولياً على مستقبل فلسطين، كما تأثيره إيجابياً على تلاقي النواب على "الشخص الثالث" لتقديم لبنان وطنياً وعالمياً. وأشار الملاحظ أنه، وفي حديثه للقيادات في حزب الله ومع الأستاذ وليد جنبلاط كما في المقابلة المطوّلة في صحيفة روزنامي شرق عن وضع الشرق الأوسط بعد وصول الرئيس بازشكيان الى الحكم في إيران، يشدّد على التقارب الإيراني-السعودي للمساهمة في حلّ المعضلة الرئاسية حتى ومن دون وقف لإطلاق النار، وأطلع اللواء الريفي على جهوده المتتابعة بعد لقائه مع السفير السعودي الدكتور وليد بخاري، والجهود جميعها تصبّ في تسريع نمط التشاور نوعياً لحلّ المعضلة الرئاسية.

كما اتفق الريفي وملاحظ على متابعة اللقاء بتوسيع حلقة التشاور المبني على المشترك الوطني في منع توسع الحرب في جنوب لبنان من خلال فرض القرار ٢٧٣٥ على الحكومة الإسرائيلية، والبناء على هذا المشترك للإسراع في إنجاز العملية الرئاسية.